نامق باشا ودوره العسكري والسياسي في تاريخ العراق الحديث

د.شاكر حسين دمدوم الشطري
كلية الآداب-جامعة ذي قار

ملخص البحث:

يتناول البحث شخصية نامق باشا (١٨٠٤ – ١٨٩٢)، الذي يعد واحداً من أهم رجال الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، عندما خدم خمسة من السلاطين العثمانيين وعمل كمستشار مع أربعة منهم . أنشأ الأكاديمية العسكرية العثمانية وشغل منصب والي ايالة بغداد مرتين :الأولى(١٨٥١ -١٨٥٢) والثانية (١٨٦٢– ١٨٦٨) . شغل أيضا مناصب وزارية مهمة في الحكومة العثمانية .

وقد سعى نامق باشا الى تحويل عدد من المناطق من حكم المشيخة القبلية الى الادارة الحديثة، لكن اصلاحاته تعثرت لاصطدامها بالتقاليد العربية في المشيخة التي تمتد جذورها إلى العصور الغابرة . وفي غضون ذلك ، قام ببناء قنوات الري والطرق والجسور والمعسكرات والمدارس. من جانب آخر، قام بقمع الانتفاضات المسلحة من اجل تعزيز السيطرة العثمانية، كما قام بمعارضة زيادة النفوذ البريطاني في العراق. ونتيجة لذلك، فقد رقيّ الى منصب السر عسكر(وزير الحربية) من السلطان عبد العزيز في آذار ١٨٦٨ .

Namik Pasha and His Military, Political Role in the Iraq's Modern History

Dr. Shaker Hussein Damdoom Al- Shatri
College of Arts University of Thi-Qar

Abstract

This paper deals with personal Namik Pasha (1804 -1892), who was a major Ottoman statesman of the nineteenth-century Ottoman Empire. He served under five sultans and acted as counsellor to four of them. He founded the Ottoman Military Academy, was twice viceroy of the Eyalet of Baghdad: The first was (1851- 1852), the second (1862-1868). He also served important ministerial positions in the Ottoman empire.

Namik Pasha sought to transform several areas from governing of the tribal chiefdom to the Modern administrations, but his reforms had been opposed by the Arab traditions in the chiefdom, which extended its roots to the ages immemorial. In the meantime, he build the irrigation canals, roads, bridges, camps, schools. On the other hand, he hardly worked to suppress the armed uprisings in order to reinforce the Ottoman role and objected the increase of the British interests in Iraq. Therefore, he was nominated as a Serasker (Minister of War) by Sultan Abdul Aziz in March 1868.

المقدمة :

تناولت الدراسات التاريخية تاريخ العراق الحديث ، إلا أن معظمها لم يستفد من الوثائق العثمانية، فقد ركزت أغلبها على استخدام الوثائق البريطانية وبعض الوثائق الأخرى؛ وذلك لأسباب عدة، يأتي في مقدمتها أن الوثائق العثمانية في السابق لم تكن متاحة بمثل ما هي عليه اليوم من تسهيل لإجراءات الاستفادة من أرشيف رئاسة مجلس الوزراء العثماني(BOA) في إسطنبول . ولذا تسعى هذه الدراسة الى التعرف على سياسة الباب العالي ومحاولاته تأكيد سيطرته على العراق، وصورة هذه السيطرة من حيث القوة والعجز أمام النفوذ البريطاني المتزايد في العراق، وهذا الصراع ألقى بظلاله على الوضع السياسي في العراق خلال حكم الوالي نامق باشا.

وهذا يعني أن منهج البحث واتجاهاته ونتائجه محددة بالمعلومات التي أمدتنا بها الوثائق العثمانية المتاحة – التي اطلعنا عليها – ، إذ يلحظ كثرتها خلال هذه الحقبة الزمنية ، وهذه الوثائق جزء منها لم يستخدم من قبل الباحثين العراقيين الذين تناولوا تاريخ العراق الحديث، وتمثل رسائل وتقارير متبادلة مرفوعة من بغداد إلى الباب العالي وبالعكس، وبعضها تقارير أعدت لاطلاع السلطان العثماني عليها. فقد تمت الاستفادة من الوثائق العثمانية ذات المساس المباشر بمادة هذا البحث ، وحفلت الكثير من هذه الوثائق بأخبار متنوعة .

ومهما يكن من أمر فإن الوثائق العثمانية تقدم رؤية جديدة للأحداث، هي رؤية الباب العالي وتعليمات الصدارة إلى والي بغداد، وتسهم – حينما تتكامل لدى الباحث مع الوثائق البريطانية – في التوصل إلى تفسيرات جديدة للأوضاع السياسية في العراق ، إذ تختلف الوثائق البريطانية في مجملها عن الوثائق العثمانية المعاصرة لها – في هذه البقعة الجغرافية – ؛ لأنها تعتمد على سياسة معينة صاغتها المؤسسات البريطانية التي التزمت بتحقيق الأهداف الواضحة لها. أما فيما يتعلق بالوثائق العثمانية فهي تمثل ردود الأفعال لدى العثمانيين تجاه الانتفاضات الشعبية المسلحة التي اندلعت ضد سياستهم في العراق، وهي في مجملها تعكس أفكاراً شخصية – بشكل عام - لكاتبها، وتمثل صورة لتخبط السياسة العثمانية وفشلها في العراق ، ولذا فإن على الباحث الرجوع إلى الوثائق العثمانية على الرغم مما يكتنفها من سلبيات ومبالغات ، بل وغموض في بعض الأحيان ، وعدم الاكتفاء بوجهة نظر واحدة ، والنظر بشمولية لجميع وجهات النظر للخروج برؤية أكثر وضوحاً من أجل إعادة كتابة تاريخ العراق الحديث .

يتناول هذا البحث المتواضع شخصية نامق باشا تلك الشخصية العسكرية والسياسية العثمانية التي تُعَد واحدة من بين أهم رجال الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ، إذ خدم عند خمسة سلاطين عثمانيين وعمل مستشاراً لدى أربعة منهم . ويتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث أساسية ، خصصنا المبحث الأول عن السيرة الشخصية لنامق باشا ، والأعمال التي قام بها مثل تأسيس الأكاديمية الحربية العثمانية . بينما جعلنا المبحث الثاني عن الدور العسكري والسياسي لنامق باشا في العراق (١٨٤٩-١٨٥٢) ، وتضمن قيادة نامق باشا للجيش السادس في بغداد في بادئ الأمر ثم حصوله على فرمان

سلطاني بتولي ايالة بغداد ومن ثم جمع قيادة الجيش مع حاكمية الايالة بمنصب واحد ، بعد ان كلف بها بفرمان من السلطان ، وهي أول خطوة يتخذها مسؤول عثماني ، وقد دأب عليها الولاة الذين أعقبوه . فيما عالج المبحث الثالث الدور العسكري والسياسي لنامق باشا في العراق خـــلال الحقبـــة الزمنيـــة (١٨٦٢- ١٨٦٨) وشغله منصب ايالة بغداد للمرة الثانية ، إذ سعى نامق باشا إلى تحويـــل المشـــيخة القبلية في بعض المناطق إلى وظيفة إدارية ، لكن سعيه تعثر لاصطدامه بالتقاليد العربية في المشـــيخة التي تمتد جذورها إلى عصور موغلة في القدم . وتمكن أيضاً من إخماد الانتفاضات المسلحة وتحسين خزانة الإيالة وبناء القنوات الإروائية والطرق والجسور والمعسكرات والمدارس إلـــى غيـــر ذلـــك . وبسبب إدارته الناجحة في الحكم في الإيالة تم تكريمه مرات عديدة ليس من السلطان فقط وإنما مـــن شاه إيران أيضا . وأبقاه الباب العالي في هذه الوظيفة مدة زمنية طويلة نسبياً . ومن ثم تمت ترقيتـــه إلى مناصب رفيعة في الدولة العثمانية ؛ نتيجة للإنجازات التي حققها في بغداد ، عندما رقيَّ في شهر آذار عام ١٨٦٨ لمنصب سر عسكر (وزير الحربية) في اسطنبول . كما تضمن هذا المبحث التدابير العسكرية التي اتخذها نامق باشا في ايالة بغداد .

ومن خلال هذا البحث حاولنا قدر الإمكان ان نبتعد عن المنهجية التي دأب عليهـــا اغلـــب البـــاحثين بالاعتماد على المصادر التقليدية ، وهي دراسات وبحوث محترمة لدينا. ولهذا السبب آثرنا في كتابـــة هذا البحث المتواضع ان نعتمد على المصادر الأصلية التي تناولت هذا الموضوع ، من بينها وثـــائق الأرشيف العثماني في اسطنبول وبعض الوثائق البريطانية ، خاصةً تلك الوثائق التي نشرها المؤلـــف الهندي سالدانها (Saldanha) ، فقد اعتمدنا أحياناً على ترجمة بعض الوثائق التي وضـــعها مكتـــب الترجمة لأمير دولة قطر لكتاب لوريمر، الا ان سالدانها كان أكثر دقة في ذكر تفاصـــيل الأحـــداث، ويبدو انها نفس الوثائق التي اطلع عليها لوريمر . فضلاً عن المصادر الأخـــرى وبلغـــات متعـــددة ، لاسيما المتوفرة منها في مكتبة ارسيكا في قصر يلدز بإسطنبول ، التي شكلت مصـــدراً مهمـــاً مـــن مصادر هذا البحث.

المبحث الأول : السيرة الشخصية لنامق باشا :

ولد محمد نامق باشا في إسطنبول عام ١٨٠٤[١]، وكانت أسرته في الأصل من قونية[٢]. كـــان والـــده خليل رامز أفندي كاتباً في مجلس الديوان الهمايوني إحدى الدوائر السلطانية ، والدته رفعـــة هـــانم . وتلقى تعليماً خاصاً عن طريق والده حتى عمر الرابعة عشر عندما عين في ٢١ تشرين الثاني ١٨١٦ طالباً متدرباً في سكرتارية الديوان الهمايوني (مجلس الوزراء)، فقد حسَّن من تعليمـــه مـــن خـــلال الفصول التعليمية التي تلقاها في العربية والفارسية والقواعد والبلاغة التركية والدراســـات الدينيـــة ، فضلاً عن الإنكليزية والفرنسية . ثم أرسل إلى باريس عام ١٨٢٣[٣] عندما اختاره السلطان محمـــود الثاني (١٨٠٨- ١٨٣٩) . فكان واحداً من الطلاب الأوائل فيما سميَّ بمكتب ترجمة الباب العـــالي ، ومن موظفي أمانة سر الديوان الهمايوني لكي يرسل للدراسة في أوربا ، إذ التحق بالكلية العســـكرية هنالك محسناً في نفس الوقت اللغة الفرنسية التي كان قد اكتسبها سابقاً. وبذلك تلقى تعليماً جيداً وكـــان

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

يُتقن أربع لغات في الأقل . وعند عودته كان واحداً من واجباته كعضـــوٍ فـــي ســـكرتارية الـــديوان الهمايوني هو أن يعمل مترجماً ثانياً في الوفد العثماني الذي وُقّع في عام ١٨٢٦ معاهدة آق كرمان مع الروس . وفي عام ١٨٢٦ تم حل الانكشارية ، وعلى اثر ذلك تم التحضير لإعادة هيكلية الجـــيش، إذ أوكلت له مهمة ترجمة النصوص الفرنسية التي تعنى بالقوانين والأنظمة العسكرية ، إذ انه قام بعمـــل جيد كرّمه عليه السلطان محمود الثاني الذي أولى أهمية كبيرة لهذه النصوص ، برتبة (رائد) في عام ١٨٢٧ ، وبذلك اشر دخول نامق أفندي إلى السلك العسكري ، وكان لهذا العمل دليل على التقدير الذي حضيَّ به من لدن السلطان. وبعد عام رُقيَّ نامق باشا إلى رتبة (مقدم) وأرسل إلى سانت بطرس بورغ كملحق عسكري وبمهمة دراسة تنظيم الجيش الروسي، وبعد سنة عاد ليعين عقيداً في الفرقة التي نجح في تحويلها إلى فرقة نموذجية . ثم رُقيَّ في عام ١٨٣٢ إلى رتبة عميد ؛ تثميناً لجهوده[٤].

وبترشيح من خسرو باشا سر عسكر(وزير الحربية) الجيش العثماني ، كُلـــف بترجمـــة العلـــوم العسكرية التخصصية من الفرنسية إلى العثمانية ، وسرعان ما تم ترقيته إلى ضابط برتبة لواء[٥]. في هذا الوقت بدأت تظهر علاقته مع جيمس ريدهاوس (James W. Redhouse) الذي أصـــبح بعـــدها مؤلفاً مشهوراً للقواميس[٦]. وبعد (معاهدة أدرنة التي عقدت عام ١٨٢٩) رافـــق البعثـــة الدبلوماســـية المؤلفة من خسرو باشا ربيب الداماد خليل رفعة باشا إلى سانت بطرس بورغ فـــي وظيفـــة الملحـــق العسكري . كما التقـــى الشـــاعر والسياســـي الفرنســـي الفونســـو دي لامـــارتين(Alphonse de Lamartine)، الذي سافر إلى بيروت في ١٨٣٢-١٨٣٣[٧].

وخلال الحالة المأساوية للإمبراطورية العثمانية جراء الأزمة المصرية باحتلال ســـوريا ، كـــان محمود الثاني في حاجة ماسة للأشخاص المؤهلين والمخلصين الذين يجيدون فن التحرك ضمن أرضية الدبلوماسية الأوروبية . فأرسل نامق في بعثة دبلوماسية إلى لندن وباريس ١٨٣٢- ١٨٣٣ ، ومـــرة أخرى إلى لندن وسان بطرس بورغ في آب عام ١٨٣٤[٨].

تميز نامق باشا بنشاطه الدبلوماسي عندما أشار إلى ضرورة تكوين تمثيل دائم للباب العالي فـــي بعض العواصم المهمة كباريس ولندن . وعندما فتحت السفارة في لندن بالفعل كانت من حصة نـــامق باشا ليكون أول سفير ، إذ بقي هناك (من١٨٣٤ إلى ١٨٣٦) ، وأجرى اتصالات مع رجال دولة مثل بالمرستون (Palmerston) وولنكتون (Wellington) . وقد جعل تحركه السياسي هذا بأن تعتمـــده الحكومة العثمانية مبعوثاً خاصاً إلى لندن وبدرجة سفير مفوض في ٨ تشرين الأول ١٨٣٤ ليطلـــب المساعدة البحرية ضد محمد علي باشا في مصر ، الذي كان يحظى بالحماية والرعاية الفرنسية . وقد إستقبله الملك وليام الرابع(William IV) إستقبالاً رسمياً ،غير أن بريطانيا أثبتت في النهاية أنها غير قادرة على تلبية طلبه ، ومع ذلك استغل نامق باشا الفرصة ، فقد أمَّن الأسلحة من بريطانيا وحصـــل على منحة لأربعة عشر طالباً عثمانياً أرسلتهم الحكومة العثمانية ليدرسوا في مدارس البحرية والمشاة والمدفعية في بريطانيا[٩].

وعند عودته إلى العاصمة العثمانية شغل منصب القائد العسكري ، عندما رافـــق إحـــدى الفـــرق

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

البحرية إلى طرابلس الغرب في نيسان ١٨٣٦، بناءاً على طلب واليها طاهر باشا بن جنكل (١٨٣٦-١٨٣٧)[١٠] ؛ لمقاتلة القوات المتمردة . وبعد القضاء على تلك القوات ، فقد رُقّيَ نامق باشا لشـــجاعته إلى رتبة فريق[١١] . ويبدو ان هذا النجاح العسكري كان نقطة تحول في مســـيرته ،إذ أنهـــا مهـــدت الطريق إلى المناصب المهمة التي شغلها كقائد عسكري .

وتم تعيينه في ٧ نيسان ١٨٣٧ في منصب نائب للوالي في أيدين . بعد ذلك، عهد اليه بالمهام المرتبطة بإدخال نظام الحجر الصحي (الكرنتينة) في الإمبراطورية العثمانية[١٢] وتنظيم قوات الدرك. ثم أصبح في عام ١٨٤٣ رئيساً للجنة التحقيقية في الأحداث الدموية أثناء الهجوم العثماني على كربلاء في بداية ذلك العام ، وسافر في هذه المهمة لأول مرة إلى العراق ، إذ كلفته الحكومة العثمانية فـــي ١ نيســـان ١٨٤٣ ببحث حادثة كربلاء، وفي الوقت نفسه أستدعي احد القادة العسكريين وهو سعد الله باشا إلـــى اسطنبول لأخذ أقواله في الحادثة نفسها ؛ لأنه كان يعد المسؤول الثاني في حادثة كربلاء بعد نجيـــب باشا ، وقد خرج نامق باشا من اسطنبول متجهاً إلى بغداد في ٢ نيسان ١٨٤٣ في اليوم الذي توجه فيه سعد الله باشا من بغداد إلى اسطنبول ، وتقابل الاثنان في الطريق وناقش نامق باشا مع سعد الله باشـــا حادثة كربلاء، وبذلك يتضح أن نامق باشا قد بدأ مهام وظيفته المكلف بها قبل وصوله إلى كـــربلاء ، ولقد حصل على معلومات مهمة من سعد الله باشا ، كما كتب الأخير تقريراً بتفاصيل الحادثة وقدمـــه إلى نامق باشا ؛ ولأن هذا التقرير كان في غاية الأهمية رأى نامق باشا ضرورة إرساله بسرعة إلـــى اسطنبول وطلب من والي الموصل محمد باشا اينجه البيرقدار (١٨٣٥-١٨٤٤) أن يرسله بوســـاطة رجال البريد العاملين عنده[١٣].

وقد خلص التقرير الذي رفعه نامق باشا إلى حكومته قبل ذهابه إلى كربلاء بأنه : **" أثناء دخول سعد الله باشا والفريق محمد باشا قلعة كربلاء قاموا بالتنبيه على الجنود الموجودين في معيتهم بأن لاينهبوا أية أموال أو متعلقات ، وبالرغم من ذلك قام بعض الجند بالاستيلاء على بعض المتعلقـــات والأموال ، إلا أن الباشاوات المذكورين عرفوا بالأمر وأعادوا تلك الأموال لأصحابها ، وقد قُتل ٥٠٠ شخص أثناء اقتحام القلعة ، لكن ثبت أن قتلهم لم يكن بالرصاص أو النار ، أما الثـــوار المقبـــوض عليهم في الحادثة فلم يتم قتلهم، بل تمّ استجواب (٥٠-٦٠) شخصاً منهم ، ثم أرسلوا إلـــى بغـــداد لمحاكمتهم "**[١٤].

وعند وصول نامق باشا مبعوثاً من الحكومة العثمانية إلى بغـــداد ليبحـــث هـــذه الحادثـــة، إلا ان المعلومات التي حصل عليها من بغداد لم تكن كافية ، فقرر الذهاب إلى كـــربلاء، فـــأخبر الحكومـــة المركزية بأسباب الحادثة والنتائج التي ترتبت عليها ، وأوعزها الى السياسة التي أنتهجها نجيب باشـــا في المنطقة التي كانت تعمل على تغيير الإدارة الرخوة لسلفه علي رضا باشا أدت إلى ميل الأهـــالي للإنتفاضة[١٥] .

وبعد انقضاء مهمته تلك أصبح قائداً للجيش الخامس في دمشق (تشرين الثاني ١٨٤٣- حزيـــران ١٨٤٩) ، وخلال ذلك تمت ترقيته في ١١ كانون الأول ١٨٤٣ إلى رتبة مشير[١٦]، ثـــم نقـــل إلـــى

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ - المجلد ٤٤ - السنة ٢٠١٩

العراق ليصبح قائداً للجيش السادس في بغـداد للمـدة (٢ تمـوز ١٨٤٩- ١٦ آب ١٨٥٢)، موظفـاً شخصيته العسكرية ليتولى ايالة بغداد للمدة (١٣ تشرين الثاني ١٨٥١- ١٦ آب ١٨٥٢)[١٧]. وكان نامق باشا واحداً من الشخصيات العثمانية الأكثر تنوراً في بغداد خلال القرن التاسع عشر[١٨].

وعند عودته إلى اسطنبول عام ١٨٥٢بعد ان حكم العراق مدة عشرة أشهر أصـبح نـامق باشـا مشيراً للمدفعية للمدة (أيلول ١٨٥٢- مايس ١٨٥٣)، ثم وزيراً للتجارة (مايس ١٨٥٣- آب ١٨٥٤). وبسبب اندلاع حرب القرم أرسل في آذار ١٨٥٤ إلى باريس ولندن ليجري مباحثات للحصول علـى القروض للعثمانيين من أوروبا . بعد ذلك شغل منصب والي في خداوندكار(أيلول ١٨٥٥- تشـرين الثاني ١٨٥٦) ، ثم عُيّنَ والياً على بورصة في كاستامونو(كانون الأول ١٨٥٦- تموز ١٨٥٧)[١٩]، ثم نقل والياً على الحجاز (تموز ١٨٥٧- تشرين الثاني ١٨٥٨)[٢٠]. وأثناء حكمه في ذلك الوقت حـدثت أعمال شغب في جدة في حزيران عام ١٨٥٨ بعد توترات بين الجماعة الأوروبية المقيمة ، والسـكان المحليين . قتل خلالها ما يزيد على أكثر من عشرين شخصاً من الرعايا الأوروبيين كان مـن بيـنهم القنصل الفرنسي وزوجته ، فضلا عن نائب القنصل البريطاني ، وقد سحلت الجثث في الشوارع[٢١].

وفي هذا الصدد عزا موردتمان (Mordtmann) تعيينه لمنصبه هذا ، بعد وقت قصير من تولي السلطان عبد العزيز(١٨٦١- ١٨٧٦) عرش الإمبراطورية ، كونه يمتلك شخصية عسكرية وسياسية من أجل مواجهة القوى الأوروبية كما كان يعتقد ، لكنه لم يكن ليستمر طويلاً في منصبه كسر عسكر ، ومن ثم أرسل بعد ذلك والياً إلى بغداد[٢٢] .

كان محمد نامق باشا متزوجاً من أربع نساء كل من (هوشنهال وماهينور وغولفيدان وميليك هانم) . الأولى كانت من جزيرة كريت، والثلاثة الأخريات كن شيركسيات أنجبن لـه (١١) طفـلاً . طلـق غولفيدان ، والثلاثة الأخريات توفين قبلها ، لذا تقاسم القصر هو مع كوناك ابنته من زوجته الأخيـرة ميليك هانم . وهناك بعض الحكايات النادرة والغريبة عنه، يتحدثون عن بخله ، وعن قسوته[٢٣] ، كما يتحدثون عن مشاعره الرقيقة او الحساسة[٢٤]. فقد كان يعشق الحديقة ، إذ انه انشأ واحدةً منهـا فـي بغداد[٢٥]. إلا ان بخله المشهور لايعني انه لم يعش بشكل جيد كوالٍ في بغداد ، إذ كان في معيته ثمانٍ من الجواري لخدمته الخاصة[٢٦].

قضى نامق باشا السنوات الأخيرة من حياته متقاعداً في كوناك التي كان يملكها وتمتد من ايباشـا إلى باتاس ، إلى أن وافاه أجله في ٢٢ صفر سنة ١٣١٠هـ المصادف ١٤ أيلول ١٨٩٢ ودفـن فـي مقبرة خان احمد[٢٧].

المبحث الثاني :الدور العسكري والسياسي لنامق باشا في العراق (١٨٤٩-١٨٥٢):

أولاً : تولي نامق باشا قيادة الجيش السادس في بغداد عام ١٨٤٩:

صدر فرمان سلطاني في ١١ شعبان ١٢٦٥هـ المصادف ٢ تموز عام ١٨٤٩ بتعيين نامق باشاً قائداً للجيش في العراق والحجاز الذي يعرف بـ (الجيش السادس) ، وأصبح مقره في بغداد ، ووصل في ١١ شوال ١٢٦٥هـ المصادف ٣٠ آب ١٨٤٩م إلى بغداد لممارسة عمله[٢٨] في عهد واليها عبد

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

الكريم نادر المعروف بـــ (عبدي باشا) (١٨٤٩-١٨٥٠) . وفي عهده وصـــلت تعزيـــزات للجـــيش السادس من أجل النهوض بواقع القوات المسلحة في العراق . ففي أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر كانت هناك أربع كتائب مشاة وأربع كتائب رماة وكتيبتا خيالة وكتيبة مدفعية واحـــدة ،غيـــر ان هـــذه الوحدات العسكرية كانت من دون قدراتها الاعتيادية ، وكانت الحاجة لجنود إضافيين واضحة بشـــكل جلي[٢٩]. كما أنجز نامق باشا المسح السكاني لبغداد، الذي كان ضرورياً جداً لتحديد الفئات العمرية ليتم توزيعها على جيش الايالة[٣٠] .

ولكي يثبت نامق باشا ولاءه وإخلاصه للمسؤولين في اسطنبول فانه "**اقسم على مقاومة كل مـــن يخرج عن طاعة الحكومة ، ويقوم له السيف لا السياسة** "[٣١] . كما أبلغ نامق باشا السلطات العليا في اسطنبول عن تدهور الوضع الأمني في ايالة بغداد ؛ لعدم تمكن الوالي من حل المشاكل العالقـــة فـــي إدارته ، مقترحاً على تلك الجهات ضرورة تشكيل مجلس كبير في بغداد على غرار ما تم تشكيله فـــي الايالات العثمانية الأخرى وإناطة رئاسته إلى شخص قادر على إدارة القضايا المهمة . وتقرر بموجب الإرادة السنية تشكيل هذا المجلس الذي ترأسه سالك أفندي[٣٢].

أما فيما يتعلق بحملة نامق باشا على الهندية في عام ١٨٥١ ، فقد كانت حملة ناجحة ، إذ تم فيها إلقاء القبض على سبعة من شيوخ الخزاعل وبني حسن في الحلة وأرسلوا إلى اسطنبول للمحاكمـــة ؛ سعيا للسلم في المناطق العشائرية ، ولم يقم وجيهي باشا بأية هجمات إضافية وحاول إجراء هدنة مـــع بعض شيوخ العشائر المنتفضة[٣٣].

ثانياً : تولي نامق باشا منصب ايالة بغداد(١٨٥١- ١٨٥٢):

عندما استطاع نامق باشا ان يجد له دعماً من الباب العالي وتعهد بحل المشاكل العشائرية. مما أســـفر عن استقالة وجيهي باشا الذي حل بدله نامق باشا على ايالة بغداد على اثر صدور فرمان سلطاني بذلك في ١٨ محرم ١٢٦٨هـــ المصادف ١٢ تشرين الثاني عام ١٨٥١م[٣٤].

واجه الوالي الجديد منذ أول ولايته إنتفاضة عامة بين عشائر الفرات الأوسط ، فقد اعتمد على القـــوة والحملات العسكرية في السيطرة على العشائر. وفي أواخر تموز من العام ١٨٥٢ أعلن وادي الشفلح شيخ زبيد – الذي منحه نجيب باشا إلتزام منطقة الهندية – الحرب على نامق باشا، بعد ان وجد منـــه تصلباً في الرأي تجاه مطالب معينة قدمها له . واتخذ من المسيب الواقعة على نهر الفرات مقراً لـــه ، وهي نقطة حساسة يمكن بوساطتها السيطرة على الطرق الممتدة من بغداد إلى كربلاء فالنجف والحلة والديوانية ، وبدأ فرسانه مع أمثالهم من الدليم وعْنِزَهْ الذين كانوا على خلاف مع الحكومـــة أيضـــاً ، باكتساح المنطقة إلى حدود مداخل بغداد، وأخذت القوافل تقوم بأعمال النهب والسلب ، وإجلاء وإحراق القرى المجاورة مستخدمين بذلك اشد وسائل الدمار والتخريب ، وفي الوقت نفسه كانت قوات مختلطة من عرب الخزاعل وعْنِزَهْ تحاصر الحامية العثمانية بقيادة رشيد باشا في الديوانية وتقطع عليها ســـبل التموين ، وبدأ الجند العثمانيون يتذمرون . كما كانوا في عهد نجيب باشا من الحرمان والفاقـــة ومـــن الشدائد التي يتكبدونها بسبب السياسة الحكومية المضطربة[٣٥]. كما تمكن في المدة نفسها من القضـــاء

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

على المعارضة التي قامت بها عشائر الخزاعل في منطقة الهندية [٣٦].

وتؤشر حالة المنتفق مثالاً آخر على تحويل هذا الإتحاد العشائري إلى قائممقامية خـــلال أوائـــل الخمسينيات ؛ بسبب حالة الإضطراب الذي نجم عن إنتفاضة المنتفق ، جعلت نامق باشا يفكر بحلـــول بديلة ، فاقترح هذا الوالي على المسؤولين في اسطنبول إدارة اتحاد المنتفق من خلال قائممقام يعينـــه الحاكم العام في بغداد[٣٧]. ويبدو ان حكومة الباب العالي وافقت على مقترحه هذا وخولتـــه باختيـــار الشخصية المناسبة التي تضمن دفع المستحقات الحكومية وبدل إلتزام الأراضي .

وكشفت إحدى الصحف البريطانية أن الحرب الأهلية اندلعت بين الشيخين فارس ومنصـــور مـــن شيوخ المنتفق ، والتزم نامق باشا في بادئ الأمر الشيخ فارس ؛ السبب الذي جعل الشـــيخ منصـــور يلتحق بالشيخ وادي مع (٤٠٠٠) خيال ويتحالف معه في تحدٍّ واضح لسلطة الباب العالي[٣٨].

ولم تكن الحالة في النجف بأحسن من مناطق الفرات الأوسط الأخرى ، ففي هذه الحقبة الزمنيـــة شهدت مدينة النجف أحداثاً مهمة ، فقد كان في النجف جماعتان يعرفان بالشمرت والزقرت[٣٩] . وقد اشتدت حدة الصراع بين تلك الجماعتين المسلحتين في النجف وأنصارها من أبناء العشائر وبين القوات العثمانية سواء المرابطة داخل مدينة النجف أو المرسلة من الحلة وبغداد لقمع تلك الإنتفاضة المسلحة ، ومحاولة إخضاعهم بالقوة العسكرية . وكان نامق باشا يجهز بين الحين والآخر جيشاً جراراً مـــزوداً بالمدفعية ويرسله إلى النجف لقمع تلك الإنتفاضة ، فيأتي الجيش ويقبض بعد معـــارك طاحنـــة تكبـــد خلالها خسائر فادحة ،على بعض زعماء الإنتفاضة ويقتل بعضهم الآخر . ثم يعود بالأسرى إلى سجن بغداد ، فيسود الهدوء في المدينة عدة أيام ثم يعود الاضطراب والتدهور في الموقف إلى أشد مما كان عليه سابقاً . عندما يتمكن زعماء الإنتفاضة من الهروب من أماكن حجزهم ويعودون بصورة ســـرية إلى النجف من أجل المواجهة والتصدي للسلطات العثمانية والدخول معها في مواجهة مســـلحة ، قـــد تفقدها هيبتها في بعض الأحيان[٤٠].

أما القوات العسكرية التي اصطحبها معه سليم باشا في حملته على النجف فلم يحدد نـــامق باشـــا تعدادها ، وإنما اكتفى بقوله : "**فقد تَنَّسب إرساله إلى النجف على رأس قوة عسكرية كافية**". في حين ذكرت المصادر المحلية غير الرسمية أن قوام الحملة خمسة آلاف جندي مع عدة كبيرة من الأســـلحة والمدافع . ثم دخل سليم باشا المدينة والطبول تقرع أمامه والمدافع تصـــم الآذان بـــدويها ، لتخويـــف الأهالي وإرهابهم ولإظهار هيبة السلطة ، ومر على دار آل كاشف الغطاء الذين كانوا يمثلون الزعامة الدينية والأبوية في النجف ، وكان الشيخ محمد جعفر يتبوأ مسند المشيخة المذكورة ، فخرج لاستقبالهم أمام باب داره ، ثم ذهبوا إلى القشلة[٤١] ونزلوا فيها . ونزل نقيب الأشراف وجماعـــة مـــن الضـــباط ورجالات الحملة ضيوفاً في دار آل كاشف الغطاء[٤٢] .

وعلى اثر ذلك بادر سليم باشا إلى جمع مسؤولي المدينة وأعيانها ووجهائها وعلمائها وأهاليها وتلا على مسامعهم أمر وتوجيهات الوالي وطلب من الأهالي نبذ الشغب والعصيان وإعلان الطاعة والولاء لجند السلطان مقابل منحهم العفو والأمان . وأعلن ظاهر الملحة استسلامه للحكومة ، فعين له حراســـاً

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

وخرج مع عائلته وعدد من أعوانه من النجف للإقامة في أطراف الحلة[٤٣].

وعلى هذا الأساس أرسلت الحكومة العثمانية قوات كبيرة إلى العراق في عـــام ١٨٥٢ ومـــلأت اربيل وكركوك وعقرة والعمادية وزاخو ودهوك بالجنود وأضفى على رسول باشا لقب أمير الأمـــراء من جانب نامق باشا ، ونصب حاكماً على راوندوز وحرير وسيروان وباله‌ك وبرادوســـت . وصـــدر الفرمان الهمايوني بذلك ، ثم بعثت الحكومة العثمانية منشوراً إلى رسول باشا تلزمه فيه بأن يدفع سنوياً إلى الباب العالي (٨٠) ألف قرش . وعندما امتنع رسول باشا من دفع المبلغ المطلوب بعد إن رفـــض دفعه لمدة ثلاثة سنوات والبالغ(٢٤٠) ألف قرش ، ساق نامق باشا جيشاً ضده واصدر أوامـــره إلـــى والي الموصل إن يساعده بالجنود، وكذلك أشرك معهم العشائر الكردية ، ولما وصلت نهـــر خليفـــان سارت وراء بعض الإدلاء من طريق مهجور لم تسده قوات رسول باشا وتوجهت نحو راوندوز ، ولما اجتازت طريق المشاة هذا أصابت الحيرة جنود رسول باشا . وعندما سمع الأخير بذلك جمع الأهالي وقال لهم إني اترك المدينة كي لا يقع فيها القتال مادامت القبائل الكردية خانتي واذهبوا انتم لاســـتقبال الجنود الأتراك وأدخلوهم المدينة بسلام ، وذهب رسول إلى منطقة سيدة كان ، ومـــن هنـــاك اتصـــل بالحكومة الفارسية ، وحدد له ولي العهد محلاً للسكن في (شنو) فهاجر إليه رسول باشـــا مـــع أهلـــه وحاشيته[٤٤].

لاشك أن ترشيح الشيخ صالح لم يحض بقبول منصور بن راشد بن ثامر السعدون الذي ثار عليه ودخل معه في معركة عام ١٨٥١ ، حسمت لصالح منصور بن راشد ودخوله إلى سوق الشيوخ بحـــد السيف . ونتيجة لحالة التنافس بين شيوخ المنتفق وانتشار الفوضى والمعارك المســـتمرة ، وإصـــرار السلطات العثمانية على وضع حدٍّ لهذا التنافس ، فعندما علم نامق باشا بذلك الأمر عدَّ الشيخ منصور متمرداً على الحكومة العثمانية وخارجاً عن طاعتها، جهز حملة عسكرية تولى قيادتها بنفسه وتوجه بها إلى سوق الشيوخ ، واستطاع القضاء على منصور بن راشد وفراره إلى الزبير، وعيّن صـــالح بـــن عيسى شيخاً للمنتفق عام ١٨٥٢. وما أن رجع الوالي إلى بغداد حتى عاد منصور بن راشد إلى إعلان عصيانه على الحكومة العثمانية ، وعلى اثر ذلك أرسل حمله عسكرية بقيادة تركجه يلماز عام ١٨٥٢ ، إلا أن منصور بن راشد تصدى لهذه القوات في موقع يقال له (مغيسل) على نهر الفرات أسفر عـــن هزيمة القوات العثمانية وقتل قائدها على يد مشاري بن عبدالله السعدون[٤٥] .

وكان هذا الإخفاق أحد الأسباب التي أدت إلى عزل نامق باشا من ايالة بغـــداد فـــي ٢٩ شـــوال ١٢٦٨هـــ المصادف ١٦ آب ١٨٥٢م ، وعُيّنَ مشيراً للمدفعية في اسطنبول[٤٦]. وتعيين رشيد باشـــا الگوزلگي (١٨٥٢– ١٨٥٧) والياً على بغداد بدلاً عنه. ومن أجل تجنب الخسائر بعـــد هـــذه المـــدة ، رفعت الحكومة سياساتها نحو المصالحة مع شيوخ العشائر الذين بدأوا بتعزيز السلطة العثمانية طالمـــا ظلت بعيدة عن سلطتهم في العشيرة .

وعزا نامق باشا إقالته من منصبه هذا إلى تدخل السفير الفرنسي في إسطنبول تشارلز جين دي لا فلت (Charles Jean de La Valette) (٢٠ شباط ١٨٥١– ١٧ شباط ١٨٥٣) بعد حادثـــة إنـــزال

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

نامق باشا لأحد الرعايا الفرنسيين من حصانه ؛ لعدم معرفته التقاليد ، فلم يترجل من حصانه عندما سار موكب الوالي في أحد شوارع بغداد وهو في طريقه إلى صلاة الجمعة[٤٧].

وقد كشفت بعض المصادر التركية في تحليل آخر لها، أن الباب العالي لا يروق له تبديل الشيخ منصور السعدون المنتفض في المنتفق بالشيخ صالح السعدون ، وألقى باللائمة على نامق باشا[٤٨]، عندما تعارضت سياسته العشائرية مع سياسة معشوق باشا متسلم البصرة ، فعلى اثر ذلك استدعي نامق باشا إلى اسطنبول[٤٩].

بينما أشارت الوثائق العثمانية الى أن سبب عزله من منصبه يعود إلى سوء حالته الصحية[٥٠]. لكن حقيقة الأمر ان نامق باشا لم يستطع في ذلك الوقت ترويض وإخضاع القبائل بالحملات العسكرية لتهدئة الأوضاع في جنوبي العراق .

المبحث الثالث :الدور العسكري والسياسي لنامق باشا في العراق (١٨٦٢-١٨٦٨):

ان الدولة العثمانية قررت إقامة حكومة مركزية قوية لفرض هيبة الدولة في مختلف ايالاتها ومن بينها بغداد ، وبدأت بتطبيق هذه السياسة منذ أن تولى نامق باشا ايالة بغداد، بعد عزل احمد توفيق باشا(١٨٦٠- ١٨٦١) منها في الأول من تشرين الأول عام ١٨٦١، عندما صدر فرمان سلطاني في جمادى الأول عام ١٢٧٨هـ المصادف تشرين الثاني عام ١٨٦١م بتعيين نامق باشا والياً على بغداد للمرة الثانية . ووصل إليها في ٢ شعبان ١٢٧٨هـ المصادف ٢ شباط عام ١٨٦٢م[٥١] . ويبدو ان اختيار نامق باشا لتولي ايالة بغداد للمرة الثانية يعود الى خبرته العسكرية والسياسية بشؤون هذه الايالة ، فضلاً عن قناعة السلطات الحكومية في اسطنبول بقدرته على استتباب الأوضاع المضطربة فيها.

شهدت ولاية نامق باشا الثانية لبغداد (١٨٦٢- ١٨٦٨) سياسة إلزام الشيخ بالتنازل عن بعض الأراضي للدولة ، كما شجع المنافسة بين الشيوخ على الإلتزام لزيادة بدله وتوسيع نطاق الأراضي التي يعد كل منهم بالتنازل عنها. وقد أدت تلك الإجراءات إلى إبقاء المنتفق في حالة إنتفاضة معلنة تارة وكامنة تارة أخرى[٥٢].

كانت ولاية نامق باشا مهمة جداً بوصفها خطوة أولى نحو تحول جذري في الإيالة . وبهذا المعنى يمكن اعتبار حكومته إرهاصاً لإصلاحات مدحة باشا ؛ لأنه هيأ الأرضية الضرورية لتوسيع الإصلاحات .

حاول نامق باشا أيضا تسوية اتحاد عشائر المنتفق من خلال تحويله إلى سنجق ، على الرغم من أن القائممقامية في المنتفق كانت قد ألغيت لمدة قصيرة[٥٣]، وعندما جابهته العشيرة قسم الأجزاء الشمالية والجنوبية من المشيخة وربط الجزء الشمالي بالديوانية في سنجق الحلة ، بينما ربط الجزء الجنوبي بالبصرة[٥٤]. وقد أخذت الحكومة العثمانية تسير سيراً سريعاً للسيطرة على سوق الشيوخ ، ونظراً لتخلف الشيخ بندر بعدم استمراره اداء الضرائب المفروضة عليه ، فقد اصدر نامق باشا في العام ١٨٦٣ أوامره إلى متسلم البصرة منيب باشا بأن يلقي القبض على بندر ، حينما جاء لزيارته على متن باخرة عثمانية. ومهما يكن من أمر فقد أطلق سراح الشيخ فوراً . بينما كان نامق باشا

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

مرتاباً من إطلاق سراح بندر، إذ كان بسبب الرشوة ، لذا أمر بإحضار منيب باشا نفسه مقبوضاً عليه إلى بغداد، فقد ثبت انه كان متلبساً بالجريمة . ونتيجةً لذلك أجبر الشيخ بندر على الحضور إلى بغـداد ودفع حساب المتأخرات من الضرائب المطلوبة منه ، لكنه توفيّ في الثالث عشر من تشرين الثاني من عام ١٨٦٣ وهو في بغداد مديناً بحوالي (١٢٥) ألف شامي للخزانة العثمانية[٥٥]. مما جعل نامق باشا في العام نفسه ان يقوم بمحاولة تفكيك هذه الحالة وإعادة المشيخة إلى سنجق، مركّـزاً علـى سـوق الشيوخ كمركز له . وقد عيّن الشيخ منصور السعدون الذي كان عضواً في المجلـس الإداري لبغـداد لمدة سنتين وقائممقام لسوق الشيوخ . كما أرسل نامق باشا أيضا بعض المسؤولين الإداريين ، بما في ذلك الكتبة والمحاسبين[٥٦]. ويبدو ان الهدف من وراء ذلك هو حصر دائرة نفوذ شيخ المنتفق في نطاق ضيق، إلا أن الشيخ منصور بن راشد اتفق مع نامق باشا ، بعد ان استحسن فكـرة إلغـاء المشـيخة مباشرةً وتحويها إلى وظيفة إدارية ، وأكد له انه لا حاجة لفصل بعض المقاطعـات ، وبـيّن لـه ان الحكومة العثمانية إذا عينته قائممقاماً على سوق الشـيوخ سـيجعلها تابعـة للدولـة كسـائر الـبلاد العثمانية[٥٧].

وذكرت بعض الوثائق البريطانية أن نامق باشا قرر ان يكون النظام المحلي لفـرض الضـرائب مشابهاً لنظام الإمبراطورية . ومن أجل تنفيذ هذا النظام ، عين منصور السعدون ليكون أول قائممقـام عثماني في المنتفق ، وخصص له راتباً شهرياً مقداره (٣٠) ألف [قرش][٥٨]، وأشرك معه سليمان بك محاسباً[٥٩]. كما عمد إلى تجريد الشيخ منصور من صلاحياته القضائية " **كالعفو والإعـدام ، وقطـع الأعضاء ، والعقوبات البدنية** " التي توارثها شيخ القبيلة من أسلافه ، والغى أيضاً الإتاوات والـديات المفروضة في حسم الخلافات القبلية[٦٠].

ولما كان الشيخ منصور عازماً على معارضة ما قصد إليه الباشا من الإطاحـة بـالحكم الـذاتي للمنتفق ، فعندما عاد الى مركزه في سوق الشيوخ حتى الغى البلاغ الذي حدّ من سـلطته الإداريـة ، وعمد إلى عرقلة جهود سليمان بك إذ أحاطه بالحراس بحجة المحافظة على حياته من الخطر ، وأوفد مبعوثين إلى جميع الجهات لتشويه نوايا الحكومة ، ولدعوة زعماء العشائر للانضمام إليه لتكوين جبهة للنضال عن حقوق العشائر واتخاذ موقف من أجل الاستقلال العربي . واستجابت العشـائر الصـغيرة التابعة للشيخ منصور ، بحيث انهم توقفوا عن الملاحة في نهر الفرات ، وهاجموا البواخر العثمانيـة ونهبوا القمح الذي اعتزمت الحكومة تصديره إلى جدة . وبدأ موقفهم في مجمله موقف ترقب وأمـل ، ولم تستجب مطلقاً عشائر بني لام وآلبو محمد والخزاعل للعروض التي قدمت لهم ، وفي نهاية عـام ١٨٦٣ كتب الشيخ منصور إلى نامق باشا بأن الزعماء التابعين له معترضون على نـوع الحكومـة الجديدة . وبأن أخاه ناصراً كان يؤلب عليه العشائر ، وانه وسليمان بك كانا فـي خطـر شخصـي ، وعاجزين عن ممارسة سلطتيهما من دون مساعدة قوات بغداد[٦١].

وعندما رجع منصور بك إلى المنتفق بعد أن أسند إليه الوالي وظيفة القائممقام ، عارضه أخـوه الشيخ ناصر في الأمر في تلك الديار، مما أدى بسليمان فائق بك إلى ان يغادرها فاراً منها . وكان قد

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

أقام في سوق الشيوخ نحو شهرين فصمم نامق باشا على ان يستولي على تلك الأنحاء عنوة ، غير ان برقية وافته من اسطنبول تأمره بان يجهز الفيلق وينتظر الأمر لمهمة حالت من دون تحقيق ما كان قد عزم عليه(٦٢).

وعند ذلك استدعى نامق باشا الشيخ فهد مرة ثانية إلى بغداد ، كما استدعى أيضاً شيخاً آخر يدعى مشاري ، على أمل ان يتمكن من تأليبهما ضد الشيخ منصور وعلى بعضهما البعض لغـرض تعيـين قائممقاماً لسوق الشيوخ ، من أجل أن يضع مناطق أسفل وأعلى القرنة تحت الحكم العثماني ، وكـان عازماً منذ البداية فصلها عن مشيخة المنتفق. ونتيجةً لذلك اخبر الـوالي الرائـد كمبـل (Kemball) القنصل البريطاني في بغداد (١٨٥٥– ١٨٦٨) في الثالث عشر من آذار من العام ١٨٦٤ بأن كلاً من الشيخ ناصر والشيخ فهد قد رفضا أن يأخذا على عاتقهما إلتزام منطقة المنتفق ، بينمـا كـان الشـيخ مشاري ضعيف النفوذ ، بل انه غير قادر حتى على حماية نفسه فيما لو عُيّن(٦٣).

ولأجل استقرار وتثبيت الشيخ فهد العلي في سوق الشيوخ أرسل الوالي نامق باشا شـبلي باشـا قائممقام الحلة مع (آلايا) من الخيالة وطابور من المشاة ، وقد توجهت الخيالة إلى سوق الشيوخ براً . أما المشاة فقد انطلقوا بواسطة السفن ، إلا أن القبائل استطاعت نصب كمين للقوات النهرية ومباغتتهم والقضاء عليهم ، ولم ينجُ منهم سوى ثمانية أفراد فقط ، وعندما وصل هذا الخبر السيئ إلى شبلي باشا خشي من تلك القوة المعارضة واضطر إلى الرجوع إلى الحلة(٦٤).

وعلى اثر ذلك غادرت قوة عسكرية من بغداد إلى الكوت مؤلفة من ألف جندي نظامي من المشاة ومدفعين بقيادة حافظ باشا رئيس أركان الفيلق السادس ، وفي الكوت كانت القوة ستتلقى إمدادات مـن خمسمائة جندي نظامي من المشاة ، تقوم بالتقدم نحو عشائر المنتفق. وطلب المساعدة من عشائر بني لام وربيعة . كما طلب المعونة من شبلي باشا قائد الديوانية ومعه فرقة من الفرسان وأربعمائة مـن الخيل غير النظامية وأربعة مدافع(٦٥) ، ويبدو أن نامق باشا أراد أن يوعز إلى الباب العالي ان مسألة إرجاع الشيخ منصور أصبحت أمراً صعباً .

استطاع حافظ باشا من دحر القبائل وقتل منهم أعداداً كثيرة وأسر ناصر السعدون الذي جئ بـه إلى بغداد وفرض عليه الإقامة الجبرية . وفر منصور بك إلى البادية واخذ يتجول هناك لمـدة سـنة كاملة(٦٦).

ونتيجةً لحجز الشيخ ناصر في بغداد من جهة ، ولتعيين الشيخ فهد شيخاً على المنتفق من جهـة أخرى ، سيطر سليمان بن منصور في أوائل نيسان من العام ١٨٦٤ ومعه فريق من رجال العشـائر المدججين بالسلاح على طريق الحلة – بغداد. وكان التلغراف وكل وسائل الاتصال الأخرى تعرضت للتخريب في هذا الطريق . ولم يعلن عفو عام ، لإرضاء أنصار الشيخ منصور ، لكن نامق باشا اقتنع أخيراً بإرسال خطابات أمان عن طريق الشيخ فهد إلى الرؤساء الذين كان موقفهم يثير الشك(٦٧) .

وبعد تسمية الشيخ فهد زعيماً وملتزماً لمنطقة المنتفق في منتصف حزيران من العام ١٨٦٤فأنـه وطد نفوذه على نحو كاف ، ووافق على عودة القوات العثمانية إلى معسكراتها ، باستثناء فصيلاً مـن

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

ثلاثمائة رجل ومدفع تركت في رأس الجزيرة على الحي بالقرب من الكوت بناءً على طلبه . وكـان فهد حينذاك معسكراً بالقرب من الشطرة مشغولاً بإخضاع العشـائر الصـغيرة وبتـأجير المنـاطق الزراعية[٦٨] .

وما أن انتهت قلاقل المنتفق في عام ١٨٦٤ حتى نجم اضطراب الخزاعل عندما شـهدت مدينـة الشامية ضمن دائرة الفرات الأوسط إنتفاضة ضد العثمانيين ، عندما انتفض الشيخ مطلق بن كريـدي شيخ الخزاعل عام ١٨٦٤ بحدود مشيخته الممتدة من الشنافية إلى النجف من جهة ، وإلى أبي جوارید من جهة أخرى . وكان زعيم بني حكيم معروفاً بأنه على صلة بالشيخ منصور والشيخ مطلـق بـن كريدي الذي كان تحت إمرته آلبو حسان . ولهذا كان ثمة ما يوعد بالخوف من الهجوم على القـوات العثمانية نتيجة لاتفاق العشائر الواسع النطاق[٦٩] .

نتيجةً لتلك التطورات زحفت في الحادي والعشرين من تموز من العام ١٨٦٤ من الديوانية حامية لحافظ باشا مؤلفة من (٢٠٠٠) جندي نظامي و(٣٥٠) من الفرسان غير النظاميين ، وفرقة كبيرة من العرب . وكان بنو زريج وهي عشيرة بين الرميثة والخضر قد أغراهم العثمانيون ، فقد بدأوا سلسـلة من الغارات على البو حسان والظوالم أعدائهم العشائريين . وعند وصول قوات الحكومة لمعاونة بني زريج أذيع نبأ قيام حرب قتل فيها (٦٠ او ٧٠) من العشائر ، بينما قتل من القوات العثمانية جنديان فقط وجرح ثلاثة، فيما خسرت القوات المساعدة للقوات العثمانية (١٠) بين قتيل وجريح ، واسترد المـدفع المفقود . أما بالنسبة للشيخ فهد فقد كان حينها في منطقة الحي ، إلا انه كان يعد العـدة للتقـدم إلـى الدراجي بالحامية العثمانية المؤلفة من (٣٠٠) رجل ومدفع واحد كان قـد وضـع أصـلاً فـي رأس الجزيرة وأخيراً في الشطرة ، وأخمدت غارة كان قد شنها سليمان بن الشيخ منصور، كمـا حبطـت محاولات بني مالك لإثارة الفتنة قرب البصرة على اثر وصول القوات العثمانية بقيادة محمد باشا[٧٠] .

وعندما وصل حافظ باشا بحاميته إلى السماوة في أوائل آب إنضم إليه الشيخ فهد ، بينمـا وقـع اشتباك أخير على ضفتي قناة تدعى أبو كليب قيل ان العشائر قد فقدوا فيه (٦٠٠) ما بين قتيل وجريح ، منهم النساء والأطفال ، بينما سلبت القوات العثمانية في الوقت نفسه بعض الماشية ، وسيطرت على عدد كبير جداً من الأغنام يربو على الـ (١٧٠٠٠) وغيرها من الغنائم ، وتعد من الفظائع الكبرى . وفي ٤ آب أعلن ان الشيخ منصور كان منسحباً إلى نجد عن طريق الكويت[٧١].

إلا أن واقع الحال تغيّر هذه المرة عندما أحيل إلتزام ديرة المنتفق في نهاية آب عام ١٨٦٦ إلـى ناصر السعدون بموجب شرطنامه[٧٢] باللغة العربية مؤرخة في أول أيلول ١٢٨٢ رومية (١٣ أيلـول ١٨٦٦م) مختومة بالختم الشخصي الخاص بدفتر دار ايالة بغداد عبد النافع عفة ، وفي وسطها الجملة التركية (موجبنجه دستور العمل طوتلمق) ومفادها "**لتتخذ (الشرطنامه) دستورا للعمـل**" أي ليعمل بها. والجملة مكتوبة بخط ديواني مؤرخة في ٣ رمضان عام ١٢٨٣هـ / ٢٨ كانون الأول ١٢٨٢ رومية الموافق ٩ كانون الثاني ١٨٦٧م، مع إشارة وتوقيع خاصين بالمشير نامق باشا والي بغداد. ومضمون الشرطنامه انه لما كانت مدة إلتزام مقاطعات ديرة المنتفق قد انتهت وجب وضعها في المزايـدة بعـد

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

إفراز بعض المقاطعات المجاورة للبصرة فقرر المجلس الكبير بحضور نامق باشا ، واتبع أيضاً إفراز قطع جديدة ورفع بدل الإلتزام بحوالي الثلثين تقريباً على العقد المبرم مع فهد العلي ،بإفراز المقاطعات المسماة الفياضي والعامية ويوسفان وكوت الفرنجي والكباسي الكبير والكباسي الصغير وجزيرة العين وريان وجبارات وكتيبان وباغات الصفارية مع توابعها ولواحقها بحدودها المعلومة . فكان من الطبيعي ان يتبع نامق باشا سياسة لينة مع المنتفق في سبيل الحصول على الأموال الأميرية، فلجأ إلى الطريقة المتبعة وهي المزايدة في نهاية إلتزام فهد العلي في ١٣ أيلول ١٨٦٦، إذ كانت هي الطريقة المجديـــة في هذه الظروف ، وبالأخير رست المزايدة على ناصر السعدون ، وأبلغ السلطات العليا في اسطنبول بتلك الإجراءات[٧٣]، وببدل سنوي قدره (٤,٣٣٨,٨٧٥) قرش[٧٤]. ونتيجة لذلك تم الإبقاء على الوضع الراهن حتى مغادرة نامق باشا من العراق ، على الرغم من أن جهوده تمثل انفصالاً عـــن سياســـته السابقة تجاه العشائر ، إذ لم تنجح تلك الجهود في حل القضايا العشائرية.

كان هدف نامق باشا من تلك الإجراءات هو فرض السيطرة الإداريـــة علـــى كامـــل الأراضـــي العراقية من أجل تطبيق قانون الولايات العثماني الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٨٦٤. فإن الكثير مـــن الكتاب الذين دبجت أقلامهم تاريخ العراق خلال العهد العثماني اثنوا عل شخصية مدحة باشا لإدخالـــه قانون الولايات الجديد. وعلى الرغم من انجازاته التي لا يستغنى عنها في هذا الصدد فان المحاولات الأولى بدأت خلال حكم نامق باشا. فقد لاحظ جوكهان جتين صايا (Gökhan Çetinsaya) بان نامق باشا حاول أن يطبق القانون الجديد في ١٨٦٧، لكنه لم يفلح بذلك في حين مدحة باشا حقـــق جميـــع محاولاته[٧٥].

أما فيما يتعلق بسياسته تجاه الكرد ولاسيما عشائر الهماوند ، الذين سمح لهم فـــي عـــام ١٨٦٢ بالعودة إلى بازيان ، ولم يلبثوا طويلاً حتى انتفضوا عليه في عام ١٨٦٥. ويبدو انهم كانوا يتمتعـــون برضا ورعاية ملك نياز خان حاكم زهاب ، وكانوا يهاجمون من ملجئهم الأمـــين منـــاطق كركـــوك والسليمانية . إذ ساد القلق العام في منطقة شهرزور ؛ بسبب الغارات التي يقوم بها الهماوند[٧٦] . وبعد ذلك أعد نامق باشا حملة عسكرية ضدهم كونهم قاطعين طرق، وهذه الأعمال أزعجت شهرزور وأدت إلى فضيحة وتشويه سمعة السلطات العثمانية إلى وقت استسلام فكاك قادر أحد شيوخ الهماوند والقبض على الكثير من أتباعه مع أسرهم وممتلكاتهم ، لكن من الصعب أن تكون نتائج حملته حققت أهـــدافها بصورة كاملة ، إذ بقيّ كاكه احمد وحوالي (٧٠) خيالاً من أتباعه أحراراً ، وعدته السلطات الحكومية بأنه واحداً من أسوء المجرمين الذين يهاجمون القرى ، وكان يرتكب أعمال النهب والسلب في المنطقة . وزادت هذه الحملة من الصعوبات ، عندما حصلت عشيرة الهماوند على دعم العشائر شبه المستقلة على الحدود الفارسية العثمانية[٧٧].

أما بالنسبة إلى التدابير العسكرية التي اتخذها نامق باشا في ايالة بغداد ، فإن مساهمته لجهود الإصلاح في العراق كانت واضحة ، ويمكن رؤيتها من خلال ما قام به من ترصين المؤسسة العسكرية في العراق . فقد تلقى نامق باشا الذخائر اللازمة للجيش السادس في بغداد على اثر الإقتراح المقدم إلى

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

الباب العالي ، وبعد ذلك قام ببناء ترسانة وثكنة عسكرية في بغداد . وقد بنيت قاعدة عسكرية داخل أسوار بغداد، وعمل نامق باشا على الانضباط وزيادة عدد الجنود التي زادت بدورها من قوة الردع[٧٨].

وكانت ترسل ذخيرة القوات العسكرية إلى بغداد في بداية الأمر من اسطنبول ، لكن لبعد المسافة جعل تكاليف النقل باهظة ، أكثر من تكاليف الذخيرة نفسها . ولهذا السبب منح نامق باشـــا تفويضـــاً بإنتاج الذخيرة الضرورية محلياً[٧٩].وعلاوة على ذلك قام بتوسيع السجن المحلي الذي كان لا يفي بهذا الغرض لصغره[٨٠] .

كما سعى أيضاً لإصلاح العشائر ، وعمل تعداداً للسكان ،وإيجاد مصادر مالية للوحدات العسكرية [٨١].

الخـــــــــــاتمة :

نستشف من خلال دراستنا هذه الشخصية العثمانية ذات التوجهات العسكرية والسياسية في آن واحد بعض الحقائق التي استخلصت في هذا البحث . ومن ابرز تلك الحقائق :

١. انه في المدة الممتدة ما بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ جرت معارك متواصلة بين القوات العثمانية وأبنـــاء العشائر العربية في مناطق الوسط والجنوب. بسبب افتقار العسكر إلى الخبرة فـــي إدارة الايالـــة ، لذلك لجأ كل من نامق باشا وعبدي باشا إلى سياسة فرق تسد من أجل الـــتحكم بشـــيوخ العشـــائر وأبنائها من أجل دعم بناء القوات العسكرية العثمانية ؛ لأن الصدامات العسكرية شملت عدداً كبيراً من القوات وأبناء العشائر من الجانب الآخر، كانت خسائرهم جسيمة لكلا الجانبين .

٢. كما نلاحظ أن حكومة نامق باشا الثانية قامت بإجراءات عدة ، لكنها واجهت مشاكل على الصعيد الداخلي والخارجي. فتمثل الداخلي بمعارضة العشائر العراقية للسياسة التي اتبعها في العراق ، وأما المشاكل الخارجية فتمثلت أيضاً بمعارضة بريطانيا ؛ لأنه وقف بوجه مصالحها.

٣. كانت إجراءاته أكثر عدائية من أجل التنمية الزراعية لكي تزيد من رفع الضرائب وعائدات الأرض . فكان قانون الأرض لعام ١٨٥٨ وسيلة مهمة لتحقيق هذا الغرض . لكن تطبيق القانون كان صعباً في الأراضي المزروعة ؛ لأن الزراعة كانت تجرى على وفق العادات الزراعية المحلية تحت التأثير القوي للفلاح من أجل دفع تلك الضريبة . ولهذا السبب أثار تطبيق القانون جملة من النزاعات والمشاكل القانونية ، ولذلك شرّع نامق باشا تنظيماً جديداً بموجبة تقوم الحكومة بوضع اليد على حقي الملكية والحيازة للأرض المهجورة ونقل حق الحيازة لشخص يرغب بتنفيذ استصلاح الأرض وزراعتها ودفع الضرائب من المحصول. ولذلك استطاع نامق باشا تنفيذ قانون الأرض الجديد لعام ١٨٥٨ وتنفيذ مبادئه .

٤. كما كانت ولاية نامق باشا مهمة جداً بوصفها خطوة أولى نحو تحول جذريٍّ في الإيالـــة. وبهـــذا المعنى يمكن اعتبار حكومته إرهاصاً لإصلاحات مدحة باشا ؛ لأنه هيأ الأرضية الضرورية مـــن أجل التوسع في أغلب الإصلاحات .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

هوامش البحث :

(1) Enver Ziya Karal**,** ‘‘Mehmed Namık Paşa'nın Hal Tercümesi, 1804-1892’’, Tarih Vesikaları, Cilt (II), Sayı (9), Ankara, 1942, SS. 220-227.

(2)Ahmet Nuri Sinaplı, Devlete, Millete Beş Padişah Devrinde Kıymetli Hizmetlerinde Bulunan Şeyhül Vüzera, Serasker Mehmed Namık Paşa, Istanbul, 1987, S.7.

(٣) يدعي احمد نوري سنابلي بأن نامق باشا زار الأكاديمية العسكرية في باريس، ولم يتحقق الباحث من صحة هذه المعلومات من مصادر أخرى .

See:Sinaplı , Op.Cit., P. 8.

(4) Karal,Op.Cit., PP. 220-221 .

(5) Karal,Op.Cit.,P. 221 .

(6) Carter V. Findley , “Sir James W. Redhouse (1811-1892): Mükemmel Bir Doğubilimcinin Öyküsü”, (çev: Nuray Şimşek), Kebikeç dergisi , Sayı 6, Yıl 3, Ankara ,1998 , S. 220.

(7) Alphonse de Lamartine, Souvenirs, Impressions, Pensées et Paysages, Pendant un Voyage en Orient **(**1832–1833**),** Tome Troisième, Paris ,1835, PP.262- 267.

(8) Şinasi Altundağ , Mehmed Ali İsyanında, “Yardım Talebinde Bulunmak Üzere 1832 Tarihinde Namık Paşa’nın Hususî Elçi Olarak Londra’ya Gönderilmesi” , Tarih Vesikaları Dergisi, Cilt (2), Sayı (12), Nisan 1943 , SS. 441- 451.

(9)G .R. Berridge , British Diplomacy in Turkey, 1583 to the Present: A Study in the Evolution of the Resident Embassy , Leiden, Boston , 2009, P. 287; Sinaplı, Op.Cit., P.10.

(10) Thomas Scheben, Verwaltungsreformen der frühen Tanzimatzeit. Gesetze, Maßnahmen, Auswirkungen.Von der Verkündung des Ediktes von Gülhane 1839 bis zum Ausbruch des Krimkrieges 1853. Frankfurt etc., Lang, 1991,P.401.

(11) Von Christoph Herzog , Osmanische Herrschaft und Modernisierung im Irak Die Provinz Bagdad, 1817-1917 , Band 4, Bamberg , University of Bamberg Press , 2012,PP.124 -125.

(12) Ibid**.,** P.125.

(13)BOA ,İrade Mesâil-i Mühimme,Nr.1834,Lef:2,Tarih: 2 Rebîulevvel 1259 (2 April 1843).

مقتبس من : دليك قايا ، كربلاء في الارشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠-١٨٧٦م) ، ترجمة : حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ص٢٠٣- ٢٠٤.

(١٤) مقتبس من : قايا ، المصدر السابق ، ص٢٠٤.

(15) BOA , İrade Mesâil-i Mühimme,Nr.1836 , Lef:2 , Tarih: 19 Rebîulevvel 1259 (19 April 1843).

(16) Selçuk Akşin Somel , “Gölgede Kalmış Bir Osmanlı Devlet Adamı. Şeyh’ül-Vüzerâ Namık Paşa .”, Toplumsal Tarih , Sayı (186) Haziran , İstanbul , 2009, S.63.

(17) Herzog , Op.Cit.,P.697.

(18) Şehabeddin Akalın, “Mehmed Namık Paşa”,İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi, Cilt (4), Sayı (7), Eylül 1952, S. 127-146; Karal,Op.Cit., PP. 220-221 ; Sinaplı, Op.Cit., PP.10-17.

(19) Sinan Kuneralp, Son Dönem Osmanlı Erkân ve Ricali (1839-1922). Prosopoprafik Rehber. 2.Aufl. Istanbul: İsis, 2003,S.98.

(20) William Ochsenwald**,** Religion**,** Society and the State in Arabia Columbus,1984, PP.140,149.

(21) W. L. Ochsenwald , ‘‘The Jidda Massacre of 1858’’, Middle Eastern Studies, Vol. 13, No. 3 (Oct., 1977), PP. 314-326 .

(22) Andreas David Mordtmann, İstanbul ve Yeni Osmanlılar. Ubers. Gertraude Songu-Habermann. Vorw.: Erol Uyepazarcı. İstanbul, Pera Yayıncılık, 1999, S. 12.

(23) Ibid., PP. 267 , 289, 292 , 294.

(24) Herzog , Op.Cit.,P.128.

(25)T . M . Lycklama à Nijeholt , Voyage en Russie , au Caucase , et en Perse , dans la

Mésopotamie , le Kurdistan, la Syrie, la Palestine et la Turquie exécuté pendant les anne´es 1867, Vol.III, Paris, Arthus Bertrand ,1874 ,P. 364.

(26) Sinaplı , Op.Cit., P.267.

(٢٧) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ط١، ج٧ ، بيروت ،٢٠٠٤، ص١٨١؛ Sinaplı,Op.Cit., P. 312.

(28) Karal , Op.Cit., P. 224 ; Herzog , Op.Cit., P.697.

(29)Ebubekir Ceylan, The Ottoman Origins of Modern Iraq : Political Reform, Modernization and Development in the Nineteenth Century Middle East , I. B. Tauris, 2011, P.61.

(30)BOA, İrâde-i Dâhiliye, Nr.12311,Tarih: 5 Cemâziyelevvel 1266 (19 March 1850); Sinaplı, Op.Cit.,P.127.

(٣١) محمود بن سلطان الشاوي، ذيل مطالع السعود ، مخطوطة محفوظة في المركز الوطني للمخطوطات في بغداد، تحت رقم (٢٩٦٦٤) ، ورقة ٢٢.

(32) BOA, Sadâret Mektûbî Kalemi Umûm Vilâyet Yazışmalarına Ait Belgeler , Nr.64/49 , Tarih: 22 Şaban 1267 (23 June 1851) .

(33) Keiko Kiyotaki , Ottoman Land Policies in the Province of Baghdad, 1831-1881 , A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph.D , University of Wisconsin-Madison, 1997,P. 72 .

(34) BOA, İrâde-i Dâhiliye, Nr. 15120 , Tarih: 7 Rebîülevvel 1268 (30 December 1851) ; Karal , Op.Cit., P. 224.

(35)From Major H .C .Rawlinson to Colonel Hugh Rose, No.25, dated Baghdad , the 27th July 1852. Quoted in: J.A. Saldanha , Précis of Turkish Arabica Affairs 1801 –1905, Volume VI , Simla , 1906,PP.53- 54.

(36)BOA, Sadâret Mektûbî Kalemi Nezâret ve Devâir, Nr. 35/8 , Tarih: 23 Receb 1267(25 May 1851) ; Sinaplı, Op.Cit., PP.131-145.

(37)BOA, İrâde-i Dâhiliye, Nr. 15339, Tarih: 8 Cemâziyelâhir 1268 (30 March 1852).

(38) The Sydney Morning Herald (Newspaper) (NSW : 1842 - 1954),No.4814 Monday 18 October 1852,Vol XXXIII,P.2

(٣٩)عن التكوين الاجتماعي للشمرت والزقرت للمزيد من التفاصيل ينظر : جعفر الشيخ باقر آل محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها ، ط٢ ، ج١ ، بيروت ، ١٩٨٦، ص ص٣٣٠-٣٣٩.

(40) BOA, İrâde-i Dâhiliye, Nr.15653, Tarih: 29 Receb 1268 (22 May 1852).

(٤١) القشلة : لفظ تركي (Kışla) محرف من (قيشلاق) بمعنى(المشتى) ومعناها الثكنة او المبنى الكبير المخصص لإيواء الجند . ينظر : سعيد الديوه جي ، بحث في تراث الموصل ، دراسة في المصادر التاريخية لتراث وخطط مدينة الموصل، الموصل ، ١٩٨٢، ص١٣٧.

(٤٢) مهدي جواد حبيب البستاني ، وثائق عثمانية غير منشورة عن المقاومة العربية في النجف أواسط القرن التاسع عشر ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، العدد (٨) ، ١٩٩١، ص١٧١.

(43)BOA, İrâde-i Dâhiliye, Nr.15982, Tarih: 9 Zilkâde 1268 (25 August 1852).

(٤٤) حسين حزني المكرياني ، موجز تاريخ أمراء سوران، نقله إلى العربية : محمد الملا عبد الكريم، بغداد ،ص ص٧٤، ٧٧- ٧٨.

(٤٥) "من أوراق يعقوب سركيس، حوادث عام ١٨٥٢ " ، مخطوطة محفوظة في المركز الوطني للمخطوطات في بغداد، تحت رقم (٦٦٧٠) ؛ ناهدة حسين علي ويسين ، المصدر السابق ، ص ص ٨٨- ٨٩.

(46) Sinaplı , Op.Cit., PP.156 -157; Karal, Op.Cit., P.224

(47) Habib.k. Chiha , La Province de Bagdad, Caire,1908,P.51; Ceylan , Namık Paşa'nın Bağdat Valilikleri ,S.80 ; علي الوردي ، المصدر السابق ،ج٢، ص ص ١٩٣- ١٩٤

(48) Abdullah Saydam, ''Nâmık Paşa,'' in Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi , Cilt (32) , Istanbul , Türkiye Diyanet Vakfı, 2006 , S.379.

(49) Akalın, Op.Cit., PP.142-143.

(50) BOA, Mühimme Defteri, 258, Nr.79.S.99, Tarih: 29 Şevval 1268 (16 August 1852) .

(٥١) عباس العزاوي ، المصدر السابق، ج٧ ، ص١٥٨.

(٥٢) خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية ١٩٠٨-١٩١٨، اطروحة دكتوراه ، قدمت إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، الدراسات العليا التاريخية ، ١٤٠٥هـ، ص ٥٥- ٥٦ .

(53) BOA, İrâde-i Meclis-i Mahsûs , Nr. 18268, Tarih: 22 Şevval 1275 (25 May 1859).

(٥٤) جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧ ، ط٢، بغداد ، ٢٠٠١، ص ص٥٠-٥٢.

(55)The Arab tribes construction of the Telegraph Line, 1863-1864. From Lieutenant A . B . Kemballs to the Embassy , No. 28, dated the 21st October 1863. Quoted in:Saldanha , Op .Cit.,P.59 ;

عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص١٨١.

(56) BOA, İrâde-i Meclis-i Mahsûs, Nr. 22666, Tarih: 22 Şevval 1280 (1 February 1864).

(٥٧)عباس العزاوي ، المصدر السابق، ج٧ ، ص١٦٨ .

(٥٨) تذكر الوثيقة البريطانية كيس (Purses) ويبدو انه خطأ واضح في التقرير ، بل ان هذا المبلغ الذي تذكره الوثيقة مبلغ خيالي ، حتى أن راتب الوالي الشهري من الدرجة الأولى كما يذكر لوريمر كان (٣٠) ألف قرش شهرياً . ينظر: ج.ج . لوريمر، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر ، ج٣، الدوحة ،(د.ت)، ص١٠٤٢. ويذكرها نوار كما هي : ينظر: عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص١٨١.

(59)From Colonel A. B. Kamball to E. M. Ebskine , No. 1, dated the 13th January 1864.Quoted in: Saldanha , Op .Cit., PP.60-61 .

(٦٠) حميد احمد حمدان التميمي، التطور التاريخي لهيكل القضاء العثماني وأثره في العراق ١٨٣٩-١٩١٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قدمت إلى كلية الآداب – جامعة البصرة ،١٩٩٥ ، ص ص ٢٤٩-٢٥١ ؛ ج.ج . لوريمر، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ترجمة: مكتب أمير قطر ، ج٤ ، الدوحة ، (د.ت)، ص ص٢١٠٠-٢١٠١.

(61)From Colonel A. B. Kamball to E. M. Ebskine , No. 1, dated the 13th January 1864.Quoted in: Saldanha , Op .Cit., PP.60-61 .

(٦٢) يعقوب سركيس ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد ، ق١ ، بغداد ، ١٩٤٨، ص٧٦.

(63)From Colonel A. B. Kamball to E. M. Ebskine , No.14, dated the 16th March 1864. Quoted in : Saldanha , Op .Cit., P.62 ; لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج٤ ، ص٢١٠٤

(٦٤) سليمان فائق ، تاريخ المنتفق ، ترجمة : محمد خلوصي الناصري ، بغداد ، ١٩٦١، ص٤٨ .

(65)From Colonel A. B. Kamball to Sir H. L. Bulwer , No.25, dated the 4th May 1864. Quoted in : Saldanha , Op .Cit., P. 64 .

(٦٦) سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

(67)From Colonel A. B. Kamball to E. M. Ebskine , No. 19, dated Hilleh the 5th April 1864. Quoted in : Saldanha , Op .Cit., P. 64 .

(68)From Colonel A. B. Kamball to Sir H. L. Bulwer , No.35, dated the 15th June 1864. Quoted in : Saldanha , Op .Cit., PP.65- 66 .

(69)From Colonel A. B. Kamball to Sir H. L. Bulwer , No.37, dated the 13th July 1864. Quoted in : Saldanha , Op .Cit.,P.67 .

(70)From Colonel A. B. Kamball to Sir H. L. Bulwer , No.39, dated the 31th July 1864. Quoted in : Saldanha , Op .Cit.,P.68;لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي،ج٤ ،ص٢١٠٨

(71)From Colonel A. B. Kamball to Sir H. L. Bulwer , No.43, dated the 10th August 1864. Quoted in : Saldanha , Op .Cit.,P.68 ;لوريمر ،المصدر السابق ،القسم التاريخي،ج٤ ،ص٢١٠٩

(٧٢) الشرطنامه : هو عقد يسمى احياناً " **سند تسكام** " ، الذي يعطي المستأجر حق " **اللزمة** " أو الإشغال والزراعة، لقاء دفع مبلغ محدد من النقد أو حصة من الحاصلات . كان الشيخ عادةً يتمتع بحق اللزمة ، لكنه قد يدخل بدلاً من ذلك في مشاركة مع أفراد عشيرته ، فيقتسم معهم ليس فقط حاصلاتهم بل " **اللزمة** " كذلك .

See: Sir Ernest Dowson , An Inquiry into Land Tenure and Related Questions , Letchworth, 1931,P.26.

(73)BOA, İrâde-i Dâhiliye, Nr. 550/38942 , Tarih: 3 Ramazan 1283 (9 January 1867) ; BOA, İrâde-i Dâhiliye, Nr. 550/38942 , Tarih: 22 Şevval 1283 (22 February 1867).

(٧٤) يعقوب سركيس ، المصدر السابق ، ق١ ، ص٧٧ .

(75) Gökhan Çetinsaya , The Ottoman Administration of Iraq , 1890-1908 , Routledge, 2006, P. 30.

(٧٦) لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي ، ج٤ ، ص٢٠٩٥.

(77)From Colonel A. B. Kamball ,Her Majesty's Consul – General at Baghdad to William Stuart , Her Majesty's Charge d' Affaires at Constantinople, No.9, dated the 8th March

العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية

1865. Quoted in : Saldanha , Op .Cit.,P.70 ;
لويس شيخو ، رحلة من بيروت الى الهند ١٨٥٩، مجلة الشرق، السنة ١٥، العدد الثاني ،١٩١٢،ص٧٤.
(78) Ceylan, Namık Paşanın Bağdat Valilikleri, SS. 77-78 .
(79) BOA, İrâde-i Meclis-i Mahsûs , Nr. 21996, Tarih: 21 Zilhicce 1279 (9 June 1863).
(80) BOA, İrâde-i Meclis-i Mahsûs , Nr. 21996, Tarih: 21 Zilhicce 1279 (9 June 1863) .
(81) BOA ,Ayniyât Defteri , Nr.851 ,S.22 , Tarih:19 Safer 1284(22 June 1867).

العدد ٢ – المجلد ٤٤ – السنة ٢٠١٩

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية